

الأردنية ، ما عدا استيراد الأسلحة والعتاد العسكري ، وفي حال غياب الاتفاق مع الأردن فإنه بالإمكان اختيار أحد الخيارين السياسيين : إقامة دولة فلسطينية أو إنشاء اتحاد فيدرالي . وأن توحيد الألوية الثلاثة مع كامل الحقوق ، ما عدا إقامة جيش وشراء أسلحة ، معناه حسب رأي فايتس ، دولة فلسطينية .

دولة فيدرالية

«ستؤلف الدولة الفيدرالية من ثمانية ألوية وستكون القدس عاصمة لها . وستشكل أرض إسرائيل (فلسطين) من الناحية الأمنية والعلاقات الخارجية ، وحدة واحدة ، تديرها حكومة مركزية . وأن كافة الشؤون الداخلية بما فيها تقديم الخدمات والمبادرة بأعمال التطوير ، ستكون بأيدي إدارة محلية في الألوية . ويقترح المشروع نموذج الكونجرس الأميركي ، الذي بموجبه ينتخب كل لواء عدداً متساوياً من الممثلين إلى برلمان الدولة . وستشكل البرلمان الحكومة المركزية . وستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن قضايا الأمن والخارجية والعمل والجمارك والتنسيق بين الألوية . وسيتم في كل لواء اختيار مجلس إقليمي وسيشكل هذا المجلس الحكومة المحلية للواء ، وستكون مسؤولة عن علاقات الداخل مثل مشاريع التنمية واستيعاب الهجرة والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والدين الخ ، »

ويعطي فايتس الأفضلية الرئيسية للاتفاق مع الحكومة الأردنية ، هذا الاتفاق الذي يجب السعي إليه ، حتى على حساب القيام ببعض التنازلات ، مثل ضم قطاع غزة إلى الأردن ، وتقليل الاستيعاب اليهودي على امتداد نهر الأردن إلى الحد الأدنى . وأن احتمال إقامة دولة فلسطينية أفضل بنظر فايتس ، من إقامة دولة فيدرالية .

حمدان بدر

المحتلة إلى ثمانية ألوية . خمسة للسكان اليهود وثلاثة للسكان العرب . والألوية اليهودية هي : صفد ، حيفا ، تل أبيب ، أشدود ، ويثر السبع . والألوية العربية هي : نابلس ، والخليل ، وغزة . وستكون مدينة القدس بموجب المشروع لواءً مستقلاً بحد ذاته . وستشكل في كل لواء «إدارة اللواء» التي تتسلم شؤون الداخل في مجالات التطوير والخدمات . وستتولى الحكومة المركزية بالذات ، شؤون الأمن والخارجية والمالية ، وكذلك تتولى تنسيق نشاطات الألوية وتشرف عليها .

إن أهمية التقسيم إلى ألوية ، حسب رأي فايتس ، أنها «ستمكن من تطوير القرى العربية» . وهناك تحفيز آخر لذلك سيتم إيجاده في العلاقات المالية والاقتصادية المباشرة بين الألوية العربية وبين مصادر المساعدات من الدول المختلفة ومن مؤسسات دولية ، وكذلك البدء بدفع تعويضات للاجئين العرب الذين يسكنون في المناطق المحتلة .

علاقات اقتصادية

«ستكون هناك علاقات اقتصادية بين الألوية على أساس انتقال المنتوجات والخدمات في أي حل سياسي . وأنه ستكون في هذا الإطار إمكانية نقل فائض مياه نهر الليطاني عن طريق المشروع القطري (مشروع تحويل نهر الأردن) ، لتطوير الألوية العربية - نابلس والخليل وغزة - وكذلك لتطوير قاعدة لاقامة منطقة تجارية حرة في غزة ، »

هذا ويختبر المشروع فكرة الألوية مع كل واحد من الحلول السياسية المقترحة . فإذا تم اتفاق مع الأردن ، فإن الألوية الثلاثة ستضم إلى المملكة الأردنية . كما أن مشروع التطوير يأخذ في الحسبان شق طريق مباشر بين الخليل وغزة . وأن هذا الطريق لن يمر عبر المستوطنات اليهودية ، وأن ميناء غزة يمكن أن تستعمله المملكة